

المحور الرابع

حدود وضوابط ممارسة الحريات العامة

تختلف وضعية الحريات العامة من الظروف العادية الى الظروف الاستثنائية كما يلي:

أولاً: حدود ممارسة الحريات العامة في الظروف العادية

ان ممارسة الحريات العامة في الظروف العادية يحكمها نوعين من الأنظمة، هما النظام الوقائي و النظام العقابي.

1- النظام العقابي:

يعتبر هذا النظام، عكس ما تمليه التسمية، الأكثر حرية مقارنة بالنظم الأخرى .حتى أن الفقيه جورج مورانج (George Mourange) أشار إلى أن الحريات المنظمة عن طريق النظام العقابي هي حريات كاملة 71 .بحيث أن الحرية في ظل هذا النظام هي المبدأ وأن تقييدها هو الإستثناء .بمعنى أنه، تركز الحرية العامة في تنظيمها على حرية الفرد في تصرفاته تبعاً لرغباته وإرادته، بشرط أن تكون هناك رقابة قضائية بعدية يختص بها القاضي الجزائي. فإذا كان النظام العقابي معتمداً في تنظيم حرية عامة ما، فإنه يعبر عن نظام ليبرالي يعتمد استقلالية الفرد، بحيث أن هذا الأخير هو الوحيد الذي يتحكم في أفعاله وتصرفاته في الحين، دون أن يحتاج في ذلك إلى رقابة قبلية أو ترخيص مسبق، ولعل أحسن تطبيق لهذا النظام نجده في إطار الحريات العامة الفردية، كحرية التنقل وحرية التعبير.

2- النظام الوقائي:

عكس النظام العقابي، يعتبر النظام الوقائي أكثر تضيق على الحرية من النظام العقابي . فهو يخضع ممارسة حرية ما إلى ترخيص مسبق وأولي يمنح من الإدارة .فهو وقائي لأنه

يمنع وقوع التصرفات أو الأفعال الممنوعة قبل وقوعها و ليس معاقبة الفاعل بعد أن أنتجت الأفعال أثرها في الواقع الملموس.

فإذا كان النظام العقابي يعتمد على منح الثقة في تصرفات و أفعال الأفراد، فإن النظام الوقائي يعتمد على مبدأ الشك في التصرفات والأفعال، وبذلك فهو نظام خوف من الفوضى ومن المساس بالنظام العام والمبادئ الأساسية التي تحكم العيش في المجتمع الواحد، هذا الخوف يظهر في تدخل السلطة العامة، بصفة مشددة وذلك بوسيلة الترخيص.

وبالتالي إن هذا النظام يعتبر تهديدا للحريات العامة وحظرا لها، لأنه يمنح الإدارة سلطة تقديرية واسعة في الترخيص من عدمه لممارسة حرية معينة .وقد تبرر السلطة العامة في الكثير من الاحيان عدم الترخيص بمسألة حفظ أمن الأشخاص والممتلكات عوض منح الحرية التي تعتبر تهديداً لهذه المسائل في إطار ممارسة بعض الحريات.

و على العموم، تتدخل الادارة بموجب هذا النظام في مسألة تنظيم الحريات العامة وفقا لوسائل محددة بموجب الدستور و القانون، و هي لوائح الضبط الاداري (الأنظمة و التعليمات) و هي قرارات تنظيمية تتضمن قواعد عامة و مجردة تقيد بعض الحريات العامة بقصد المحافظة على النظام العام ، و قد تتدخل بموجب قرارات فردية و هي قواعد ملزمة تخص نشاطا بعينه أو شخصا بعينه أو فئة بعينها، و قد تلجأ الادارة الى استعمال اسلوب القوة العمومية او الجبرية لإرغام الافراد للامتثال لقراراتها قهرا في حال لم يمثلوا لها طوعا، وتتدخل الادارة في الظروف العادية بموجب اساليب معينة هي:

- **الحظر:** أي أن تتضمن لوائح الضبط الاداري منع النشاط الذي يشكل تعهدا للنظام العام منعا جزئيا و ليس كليا و الا اعتبر ذلك مصادرة للحرية و ليس تقييد لها.

- **الترخيص المسبق (الاذن المسبق):** و الذي يعني عدم امكانية ممارسة حرية معينة أو نشاط ما الا بالحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة، ترخيصا صريحا أو ضمنيا، و يتحقق الترخيص الضمني بسكوت الإدارة بالقبول أو الرفض على طلب الترخيص خلال الفترة الزمنية المحددة قانونا.

- **التصريح المسبق:** و الذي يفرض على الافراد قبل ممارسة النشاط أو الحرية اعلام الادارة مسبقا بذلك النشاط ، و على هذه الاخيرة تسجيل اعلامها بالنشاط و تسلم ايصالا و تسلم ايصالا يفيد اتمام عملية الاعلام المسبق، و ليس لها أن تقبل أو ترفض و انما يكفي اعلامها فقط.

- **تنظيم النشاط:** هي ادنى درجات تدخل الادارة في ممارسة الحريات العامة، حيث تتضمن قراراتها هنا تنظيم ممارسة نشاط معين أو حرية ما كما هو الحال للوائح المتعلقة بقانون المرور.

ثانيا: حدود ممارسة الحريات العامة في الظروف الاستثنائية

يقصد بالظروف الاستثنائية (أحداث الحرب و الفتن والبلابل و الثورات و الانقلابات المدبرة، و كل الحالات الخطيرة التي من شأنها المساس بالنظام العام و تهديده ، وقد تكون هذه الظروف خارجية كأن تقع حرب عالمية أو عامة أو حرب إقليمية، وقد ينشر وباء في المنطقة التي تحيط بالدولة أو تتدخل إحدى الدول الأجنبية في السيادة الداخلية لدولة ما أو تثير فيها بعض الفتن .وقد تكون داخلية كحدوث أزمة اقتصادية أو سياسية أو ثورة أو تدبير انقلاب أو انتشار فتنة أو وباء إلى غيرها من حالات المساس الخطير بالنظام العام . أما بالنسبة لنظرية الظروف الاستثنائية فهي مجموعة تدابير استثنائية، الغرض منها المحافظة على سلامة البلاد عند احتمال وقوع اعتداء مسلح عليها أو خطر قيام الاضطرابات أو الثورات الداخلية فيها بواسطة إنشاء نظام إداري يجري تطبيقه في البلاد كلها أو بعضها و يكون قوامه بوجه خاص تركيز مباشرة السلطات لتحقيق استقرار الأمن بأوجز الوسائل.

و يرخص للإدارة في ممارسة السلطات اللازمة للوفاء بالتزاماتها حيال نظام الدولة العام و مرافقها الأساسية و لهذا يطلق على مبدأ المشروعية في هذه الحالة مبدأ المشروعية الاستثنائية، على اعتبار أن الادارة تتخذ من الوسائل الضرورية لمجابهة هذه الظروف و قد يصبح ما كان غير مشروع في ظل الظروف العادية مشروعاً في ظل الظروف الاستثنائية،